

الفصل الأول

المجتمع المدني في الفكر السوسيولوجي

يرجع البعض بتاريخ نشأة مفهوم المجتمع المدني في الفكر السوسيولوجي إلى الوراء كثيرا، فمفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل نضج في الغرب على يد الفيلسوف أرسطو طاليس والذي دعا بمفهومه «الناقص» على تكوين مجتمع سياسي «برلمان» تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة المساواة، إلا أن المشاركة تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء الحق للمرأة والمال والغرباء عن المشاركة وحق المواطنة. (البشتي، 1998، 5)، كما يعتبر آخر «ما دعا إليه أفلاطون في المدينة الفاضلة ما هو إلا صورة لمجتمع مدني منشود». (Ghon Alfrid, 1999, 147)

هذا في الوقت الذي يؤكد فيه باحثون آخرون على أن نشأة المفهوم في الغرب كانت مع نهاية القرون الوسطى «لقد استخدم المفهوم في البداية على أنه نقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو المجتمع

الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى». (Thmpthon Alberton, 1998,) .(222).

لقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولي ما بعد الإقطاعية «حيث شهد المجتمع الأوربي بنية اجتماعية تراثية طبقية قاسية تقننت وقفا لها ملكية الأرض والمزايا العينية، تقنيا يميز بين مالكين للأرض وتابعين لهم، ويشرع لهذه البنية تصور أيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية ويقضى باعتبار السلطة مطلقة سواء أخذناها في مرجعيتها السياسية أو الدينية، وقد عمل صياغة هذا التصوير الأيديولوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون». (أحمد حسين حسن ، 2000 ، 90-91).

لقد ساد في هذه الحقبة الوسيطة انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الارستقراطي أو بالاثنين معا. فبنية المجتمعات ما قبل الحداثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الواجهة السياسية، رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء أو ملاكي الأرض والإقطاعيين ثم عامة الشعب. ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار موضوع يخص ما نسميه اليوم موضوعات سياسية.

ومع وقوع الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة السياسية في فرنسا، حدثت عملية تغير كبرى في البنى الفكرية الأيديولوجية والمادية الاجتماعية، فظهرت حركة للإصلاح تم على إثرها الفحص الحر ونقد الكتاب المقدس وإعمال العقل في بنية النصوص الدينية وتأويلها تاريخيا دون سند من اللاهوت ورجال الدين، وبالتالي أبيحت الفكر الحر وتححر العقل من كل السلطات التي كانت تكبله طوال القرون الماضية، وبدأت الأصوات تنادي بتغيير كافة النظم الاجتماعية المختلفة، سياسية ودينية وأخلاقية واقتصادية. (عودة، 1976 ، 7).

ويربط كثيرون بين مفهوم المجتمع المدني وبين مفهوم العقد الاجتماعي، فلقد تبلور مفهوم المجتمع المدني كما يشير بشير محمد زاهي المغربي «في سياق نظرية

العقد الاجتماعي، وفقا لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي، أي المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي». (المغربي، 2004، 1).

والعقد الاجتماعي يعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر (George Rizar, 1987, 154)، وتعتبر إسهامات أصحاب هذه المدرسة «توماس هوبر، وجون لوك وجان جاك روسو» من الأعمال الرائدة التي مهدت ليس فقط لفكرة المجتمع المدني بل لنشأة علم الاجتماع في حد ذاته.

والفكرة الأساسية التي يجتمع حولها أصحاب فلسفة العقد الاجتماعي، أن الإنسان عاش في مرحلة من مراحل تطوره حالة أطلق عليها الحالة الطبيعية، وتلك الحالة الأولى الطبيعية من هذه الحالة إلى مرحلة أخرى ليعيش في إطار مجتمع يعيش ويسلك وفقا لضوابط وقوانين، وبغض النظر عن تباين وجهات النظر عن تلك الحالة التي كان يحياها الإنسان وهل هي كانت تمثل فترة السعادة الإنسانية، أم أنها كانت تمثل حياة الغاب حيث الصراع المستمر بين الإنسان والآخر الأثاني بالطبع، فإن الذي يعيننا نحن في هذا الوضع ومن ثم جاءت نشأة المجتمع المدني المقصود.

فهوبر يختلف مع أرسو من حيث إن الإنسان اجتماعي بطبعه وأنه طيب بفطرته، وكان هوبر يرى أن حياة المجتمع ليست فطرية كما أن الإنسان أثاني بالطبع وذهب إلى الدافع وراء التفاعل الاجتماعي ليس لأن الإنسان اجتماعي بطبعه ولكن لأن الإنسانية مرت في مراحلها الأولى بحالة حرب الكل ضد الكل وهي المرحلة التي وجد فيها الناس أنفسهم يتصارعون ونتيجة لهذه الحالة ولخوف الأفراد من بعضهم البعض اضطر الناس إلى التعاقد فيما بينهم بمواثيق يلتزمون بها. وكان الخوف هو أساس هذا التعاقد حيث تناول الناس عن حقوقهم لشخص هو الملك، وسلطة الملك عند هوبر مطلقة بمعنى أن الناس لا يستطيعون أن يعارضوا آراءه أو أن يعزلوه، وواضح أن آراء هوبر هذه تدعم الملكية المستبدة ويحاول أن يبرر الشرعية لها.

أما جون لوك فقد أكد على أن نشأة المجتمع المدني قد جاءت أساساً نتيجة للاختلاف الذي حدث بين الأفراد في المجتمع الطبيعي حول تفسير حقوقهم الطبيعية، ومع عدم وجود قاضٍ محايد كانت نشأة المجتمع المدني، وقد أسس الناس المجتمع روابط تعاقدية. ويرى لوك أنه في إطار المجتمع المدني يسلم الأفراد عملية الحكم إلى مجموعة أخرى من الأفراد قادرين على ممارسة الحكم، يقومون بإصدار التشريعات والقوانين التي تكفل الحقوق الطبيعية للأفراد التي اكتسبوها في مجتمع الطبيعة، كما أن المجموعة الحاكمة عليها أن تنفذ هذه القوانين والتشريعات وتعاقب المخالفين وذلك كله بنية احترام حق الملكية، ويؤكد لوك أن الأفراد إذا ما شعروا أن الحكومة تسيء استخدام سلطاتها يصبح لهم الحق في العودة إلى الحالة الطبيعية الأولى، كما يحق لهم أيضاً إعفاء الحكومة من مهامها ومناصبها وإلغاء تفويض الجماهير لها بتولي الحكم (لوك 1959، 185-189).

أما جان جاك روسو فقد ذهب إلى أن حياة الإنسان الأولى كانت أسعد فترات حياته، وقد تصور روس أن الإنسان في بداية حياته عاش وحيداً لا يعرف اللغة ولا الكلام ولا يمتلك شيئاً ولا يخضع لحكومة معينة وليست له مثل عليا، ولكن على الرغم من ذلك كان سعيداً لأن كل ما هو طبيعي حسن وكل ما هو من صنع الإنسان قبيح، ويرجع السبب الرئيسي الذي جعل روسو يمتدح حالة الفطرة التي كان عليها الإنسان إلى حالة الظلم والفساد وعدم المساواة التي سادت النظام الملكي الفاسد في وقته هذا، وكان روسو يدعو إلى المساواة والديموقراطية وذهب إلى أن الصراع بين الأفراد يمكن أن تخفف منه عن طريق التنظيم السياسي، وأن أحسن وسيلة هي تعاقد الأفراد فيما بينهم بحيث يأمن الضعيف جانب القوي وأن يسيطر القوي على أطماعه وأن يتنازل كل فرد عن جزء من حقوقه للمجتمع ككل وبذلك تتحقق المساواة.

ويتضح من العرض السابق لأفكار أصحاب مدرسة العقد الاجتماعي، أنه لا يوجد في طرحهم فواصل بين مفهوم المجتمع المدني وبين مفهوم الدولة، والحقيقة أن

هذا الوضع ميز الفكر السياسي الأوروبي التقليدي حتى منتصف القرن الثامن عشر، فالدولة والمجتمع المدني ما هما إلا نمط واحد من الهيئة السياسية يخضع لها المواطنون في إطار سيادة مجموعة من القواعد والقوانين الخاصة به، وذلك ضمناً للنظام والأمن، ومن هنا فإن المواطنة في المجتمع المدني توازي المواطنة في الدولة، وهو نفس المعنى - تقريباً - الذي ساد تصور الفلاسفة الإغريق لمذاهبهم الفاضلة، فأفلاطون وأرسطو، صاغاً تصورين مختلفين لحياة مجتمع مدني - سياسي، تتداخل فيه حقوق المواطنة المدنية بحقوق المواطنة السياسية، فمفهوم دولة المدينة، يعبر بدقة عن هذا التداخل بين المفهومين والذي تأثر به إلى حد ما أصحاب فلسفة العقد الاجتماعي وكافة منظري الفكر السياسي الأوروبي الكلاسيكي.

ومع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ مفهوم المجتمع المدني يدخل مرحلة جديدة «ففي منتصف الفترة من 1750-1850 تغير مفهوم المجتمع المدني واكتنفه القلق والتوتر إلى حد كبير، فثمة ازدواجية وتعايش بين المعنيين اللذين اكتسبهما في علاقته بالدول... وكانت بريطانيا وفرنسا في مقدمة الدول التي شهدت هذه الطفرة التقدمية للمفهوم، فثمة حركة تاريخية تدريجية نحو استقلال الذات الاجتماعية عن تلك الدولة المركزية المؤسسية، حركة تقدمية تهدف إلى تأسيس مساحة متنامية من الاستقلال داخل المجتمع المدني بمفهومه التقليدي».

(أحمد حسين حسن، سابق، 94).

ويعتبر الفيلسوف الألماني د. ف. هيجل أفضل من يمثل تلك المرحلة التي بدأ مفهوم المجتمع المدني فيها يأخذ منحى جديداً، فهيجل هو أول من تحدث بصراحة عن أن ثمة فضلاً قائماً بين ما هو سياسي وما هو مدني، بين مجالات المعاملات والنشاطات الإنتاجية والاقتصادية وبين نطاق الإدارة السياسية والحكم، بمعنى أن هيجل قد ميز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية، وهو التمييز الذي سيتعمق فيما بعد ليصل إلى أقصى مدى له على يد الإيطالي انطونيو غرامشي.

ويعد الكتاب الذي وضعه هيجل بعنوان «فلسفة الحق» أول الأعمال التي قدمت تمييزاً واضحاً لفكرة المجتمع المدني على النحو السابق الإشارة إليه، في هذا الكتاب ذهب هيجل إلى أن الحياة الأخلاقية التي يعيشها الأفراد تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي: الأسرة والمجتمع المدني والدولة، فهم بمثابة ذرات في النظام الأخلاقي وهو أيضاً قوى أخلاقية وفقاً لها تنتظم حياة الأفراد وأعمالهم، ومن هنا فإن معايير النظام الأخلاقي تصبح واقعية بطرق مختلفة في إطار الأفعال والسلوكيات الممارسة في علاقات الأفراد بعضهم البعض، والذين يخضعون في نفس الوقت لمكونات النظام الأخلاقي ثلاثة.

ويميز هيجل البنية الداخلية التي تسود في كل المكونات الثلاثة التي تكون النظام الأخلاقي «فإذا كان الحال في نطاق الأسرة يشير إلى أن الأفراد يقومون بتجاوز نزعاتهم الفردية في ظل وجود وجدة أسرية عليا تتسامى فوق تلك النزعات الفردية الأنانية، كما هو الحال في مدن اليونان القديمة، كما أن الواجبات يتم تحديدها بالنظر إلى وضع الفرد في الأسرة والذي يعتمد هو في حد ذاته على المقومات الطبيعية مثل: النوع والميلاد، كما تتميز الأسرة بسيادة الحب والإيثار والاهتمام بالمصالح الكلية للأسرة، إذ كان الحال كذلك في الأسرة، فإنه في إطار المجتمع المدني نجد أن هذه الوحدة الأخلاقية الطبيعية والمادية إنما يعترها التفكك والتجروء، فاهتمام الأفراد يتركز في تلبية وإشباع حاجاتهم الخاصة التي تفرضها عليهم فرديتهم، ومن ثم فهم ينشطون فيعملون ويتتجون فيتبادلون أعمالهم وإنتاجهم في إطار السوق من أجل تحقيق هذا الإشباع، وهذه الوضعية من شأنها أن تؤسس نمطاً جديداً من الروابط بين الأفراد، فبينما تسيطر الأنانية على سلوكياتهم إزاء بعضهم البعض فإنهم بالتالي يعجزون عن إشباع حاجات الآخرين الذين يعيشون معهم وتتناقض حاجاتهم ومصالحهم رغم أنهم مشتركون معهم في الوقت ذاته، في علاقات اجتماعية مشاركة». (Gohn Alfrid, op cit.).

وهنا نلمح تمييزاً للمجتمع المدني عن الأسرة والسمة الأساسية في هذا التمييز هو الطابع الاقتصادي الذي يميز هذا المجتمع، فهذا الأخير يشهد تقسيماً للعمل بين الأفراد. كما أن هناك مجالاً للتنافس وتبادل الخبرات المادية لتحقيق المصالح الخاصة، والمتعارضة، إلا أنه في الوقت نفسه يمحي الحرية المطلقة للفرد ويزيد من حاجاته ومن وسائل إشباع هذه الحاجات، وجملة هذه الأنشطة هي التي تشكل جوهر المجتمع المدني، ومن هنا تأتي وظيفة السلطة العامة، وهي التدخل في العمليات التي تشكل جوهر النشاط الاقتصادي «السوق» والعمل على تأكيد الأمان للأفراد المشاركين في هذا النشاط ولملتكاتهم.

وعلى ذلك فهيجل يميز بين المجتمع المدني والدولة، فالأخيرة لا تعدون أن تكون ذاتاً سياسية محددة وصارمة وقوية، فهي التي تتميز عن الذات «باقي مكونات النظام الأخلاق كما سبق التوضيح» الأخرى في إطار المسيرة الكلية للحياة الأخلاقية، فإذا كانت الأسرة والمجتمع المدني مجرد لحظات في النظام الأخلاقي، فإن الدولة ذاتها هي وحدها لحظات متخصص وقوى ومجالات للنشاط السياسي. ومن هنا فإن الفرق بين الدولة والمجتمع المدني إنما يكمن في الغايات النهائية لأنشطتها وليس في الطابع الذي يميز كلا منهما، فالأنشطة في السياق المدني إنما تهدف إلى تحقيق مصالح عامة وكلية للمجتمع (G.W.F. Hegel, 1962, 145).

وعلى الرغم من التمييز الواضح الذي أسسه هيجل بين مفهوم المجتمع المدني والدولة، فإن ثمة انتقادات توجه إليه من قبل الكثيرين، فالبعض يرى أن هيجل لم يبد حماساً كافياً للمفهوم باعتباره شرطاً وإطاراً طبيعياً للحرية وإنما بوصفه أشبه بحق مضطرب تتصادم فيه المصالح الخاصة للأفراد، فكل فرد مشغول في ملكيته وفي تحقيق مصلحته الشخصية وبالتالي فهو قلق دائماً وعرضة للانفجار (الهرماسي 1998، 92-93)، كما ذهب آخرون إلى أن هيجل لم يقدم تصوراً كاملاً وواضحاً عن المجتمع المدني، فما قدمه أقل من أن يتكامل في شكل فلسفة سياسية اجتماعية شاملة (Shatomo Auineri, 1996, 88).

وإذا كان هيجل يمثل نموذجًا للانعطاف الذي مر به مفهوم المجتمع المدني بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن أميل دور كايم يعد من أبرز الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في النصف الأول من القرن التاسع عشر والحقيقة أن دور كايم لم يتحدث عن المجتمع المدني مباشرة، إلا أن تحليلاته عن نمطي مجتمع التضامن الآلي والتضامن العضوي، والجماعات المهنية في كتابه المعروف تقسيم العمل الاجتماعي، يعد من الإشارات الواضحة في تحديد مفهوم المجتمع المدني.

لقد ذهب دور كايم إلى أن الانتقال من نمط مجتمع التضامن الآلي إلى نمط التضامن العضوي، له مصاحبات وتداعيات اجتماعية مرضية، تتمثل لديه في حالة فقدان الجزئي للمعايير الاجتماعية الخاصة بالمجتمع والجماعات المكونة له، ومن ثم تحدث حالة الأنومي الاجتماعية، ويتعرض النسيج الاجتماعي العام وكذلك الاضطرابات المتتالية للعمال وصراعاتهم مع أصحاب العمل، ومن ثم تطلب ذلك حلاً حاسماً وعاجلاً لهذه المشكلة الاجتماعية العامة (*Tatcot Parsons, 1996*).(125).

لقد صاغ دور كايم لتلك الحالة الأنومية عددًا من الحلول يأتي في مقدمتها ضرورة العمل على تأسيس نسق معياري صارم فضلًا عن إحياء نظام الطوائف المهنية الذي كان قائمًا في العصور الوسطى الأوروبية. وفي مؤلفه الأخلاقيات المهنية والأخلاق المدنية أكد دور كايم على أنه من أخطاء الثورة الفرنسية أنها قضت على الطوائف المهنية الذي كان قائمًا في العصور الوسطى الأوروبية. وفي مؤلفه الأخلاقيات المهنية والأخلاق المدنية أكد دور كايم على أنه من أخطاء الثورة الفرنسية أنها قضت على الطوائف المهنية والتي كان يمكن أن تقلل من حدة التوترات الناجمة عن سوء عملية تقسيم العمل وعدم قيامها على أساس الملكات الطبيعية والشخصية للأفراد، ومن ثم فمن الضروري إعادة إحيائها ليس في صورتها القديمة غير المناسبة؛ لتتناس روح مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية. ومن ثم فإن تلك الشبكة الواسعة من الطوائف والجماعات المهنية تستطيع أن تملأ الفراغ

بين الدولة والفرد، فتحميه من البطش الذي يمكن أن تمارسه عليه الدولة، وسوف تمثل في نفس الوقت مصالح كل الطبقة العاملة والمالكة، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض حدة الصراع والمواجهة بين كلتا الطبقتين، فكلاهما سوف يطرح مطالبه والجماعات المهنية سوف تقوم بدور الوسيط بينهما وتحدد للطرفين ما لهما من حقوق وما عليها من واجبات (على ليلة، 1991، 312-313).

وفي نفس التوقيت قدم كارول ماركس تصورًا للمجتمع المدني يختلف كل الاختلاف عن كافة الرؤى، سواء تلك التي سبقته أو التي عاصرتة، فعلى الرغم من أن الفلسفة الماركسية قد خرجت من العبء الهيجلية، فإن تصورهما للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان معاكسًا لتصور هيجل، مثلما كان تصورهما لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور والتاريخ، «فالمجتمع المدني في رأي كارل ماركس هو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية القوية بما فيها من دولة ونظم ثقافية ومعتقدات، ففي مؤلفات ماركس الناضج، نجد أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية، بل في الواقع فإن ماركس لم يعد يستعمل المفهوم وحاول عن طريق استخدام مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية تحديد الأسس المادية والأيدولوجية المؤطرة للوجود الاجتماعي». (بنسعيد وآخرون، 1992، 642)

ويعد مؤلف ماركس «نقد فلسفة الحق» الهيجلية من أهم الأعمال التي ناقش فيها مفهوم المجتمع المدني، لقد كان الهدف الأساسي من وراء عملية نقد الفلسفة الهيجلية، توجيه الانتقاد للمؤسسات السياسية القائمة، على اعتبار أن تلك المؤسسات إنما هي جزء من منظمة الأدوات البرجوازية التي تمكن الطبقة المالكية من إحكام سيطرتها على المجتمع، وقد بدأ ماركس هذا الكتاب بنقده لأفكار هيجل المطلقة وتجاهله للواقع المعاش، ثم انتقده في دفاعه عن الملكية، فقد وضع - تأثيرً بفوربرباخ - نظامًا إنسانيًا وديمقراطيًا قويًا بدلاً من ذلك، ثم قد تحليلًا رائعًا للكيفية التي تؤسس بها البيروقراطية دويلة داخل الدولة، وأخيرًا ناقشة ماركس في تحليله للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. (Karl Marx, 1977, 25-29)

لقد ذهب ماركس إلى أن المجتمع المدني يمثل الفضاء الذي يشتمل على كل تلك العلاقة والروابط المادية القائمة بين الأفراد في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور القوى الإنتاجية، ويشمل كذلك كل مظاهر الحياة الصناعية والتجارية في هذه المرحلة، فهو الأساس الاقتصادي الذي تشيد عليه مقومات ومكومات البناء الإيدلويوجي والسياسي بكل تنوعاته، ومن ثم فهو على المدى البعيد يتجاوز الدولة والأمة، لكنه من ناحية أخرى يؤكد ذاته من خلال علاقاته الخارجية مع الدول والقوميات الأخرى، وعلى الصعيد الداخلي فإنه يؤكد ذاته من خلال العلاقات الخارجية مع الدول والقوميات الأخرى، وعلى الصعيد الداخلي فإنه يؤكد ذاته أيضاً بتنظيم نفسه كدولة معينة، هكذا فهو قضاء العلاقات الاقتصادية التي تخضع لها المؤسسات السياسية القائمة. (idid, 28-30)

لقد نظر ماركس فقط إلى موضوع المجتمع المدني من منظار التناقض الذي كشف عنه في مسيرة الحداثة البرجوازية ذاتها ومشروعها التحرري نفسه. ففي نظر ماركس أن مشروع التحرير السياسي الذي قامت بها البرجوازية بالفعل عندما نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الحديث ليس في العمق إلا مشروع استلاب جديد. بل أن السياسة هي في قلب هذا الاستلاب وهي تجسد أعظم أشكال هذا الاستلاب. ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها برجوازية الدولة كمحال للعام، خلقت أيضاً مجال الخاص، وبذلك قضت على الفرد بالتصدع أو الانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين ماهيتين متنازعتين ولا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن وماهيته كمنتج. (غليون، سابق، 3)

لقد أكد ماركس على أنه لن يكون هناك تحرر حقيقي للفرد في المجتمع إلا عندما تتوافق شروط الحرية السياسية مع شروط الحرية الاجتماعية، وهذه هي غاية الشيوعية وبرنامجهما، أي المطابقة بين العام والخاص وذلك بتجاوز الدولة والمجتمع البرجوازيان الطبقي في الوقت نفسه، فكلاهما الدولة والمجتمع البرجوازيان مجال للاستلاب، وليست الشيوعية سوى برنامج التجاوز التاريخي هذا للدولة الديمقراطية

الشكلية وللمجتمع المدني البرجوازي الرأسمالي معاً، ومثلها أن تأتي بنظام مجتمعي تكون حرية الفرد فيه شرطاً لحرية المجموع، أي يتحقق فيه الانسجام المطلق بين العام «الدولة - النظام، الحرية» والخاص «المجتمع المدني - الفردية، المصلحة» وتعانق فيه الفردية والجمعية معاً.

إن أهم الملاحظات التي يمكن رصدها على التصور الذي قدمه كل من هيجل وماركس، هو تحليهما معاً عن مطابقة المجتمع المدني بالدولة، أي بالمجتمع السياسي، وهي تلك المطابقة التي تم تأكيدها في فلسفة هربر ولوك، حيث أصبح المفهوم يشير إلى درجة من التوسط القائمة بين الدولة والمواطن، وقد أسهمت ليبرالية القرن التاسع عشر في إبراز دور التنظيمات المجتمعية مثل: الجمعيات والنقابات في تنظيم المجتمع المدني وفي ربط صلات الاتصال والانفصال بينه وبين الدولة، أي بينه وبين أجهزة تسيير الحكم البيروقراطية والعسكرية.

ويعد المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي واحداً من أهم المفكرين الذين اهتموا بمفهوم المجتمع المدني على طوال النصف الأول من القرن العشرين «لقد ترك غرامشي أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه، لقد حاول غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقيّة ويستخدمه لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية». (غليون، سابق، 4)

وبعد كتابة « كراسات السجن » واحداً من أهم مؤلفاته التي طرح من خلالها تصوره عن المجتمع المدني، وقد عرف غرامشي المجتمع المدني من خلال حديثه عن المثقفين وتكوينهم فهو يقول: «إن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين للأبنية الفوقية أحدهما هو ما يمكن أن نسميه بالمجتمع المدني أي مجموع الهيئات التي توصف عادة بأنها هيئات خاصة، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي، ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة أو الجماعة الحاكمة في المجتمع كله، من وجهة ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال مؤسسات الدولة،

وحكم القانون من جهة أخرى». (غرامشي، 1988، 225)

إن تأكيد غرامشي على أهمية عمل المثقف العضوي وخاصة الثوري في مواجهة الهيمنة السياسية التي تمارس من قبل الدولة في مواجهة المجتمع المدني، كان بهدف إلغاء الدولة أو المجتمع السياسي «ففي إحدى رسائله النادرة أشار غرامشي إلى حتمية إلغاء المجتمع المنظم، فلا بد من التخلص من تلك الفضاءات المسيطر عليها من قبل الدولة والتي هي وحدة جدلية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بين الهيمنة والسيطرة، والطبقة الاجتماعية التي سوف تستطيع بدورها النجاح في تأسيس هيمنتها وتعميمها على نطاق واسع كلي إلى الحد الذي يمكن معه الاستغناء عن جهاز القمع والسيطرة والانتقال إلى المجتمع المدني المنظم». (أحمد حسين حسن، سابق، 120)

لقد أعطى غرامشي لمنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً جداً في اكساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعتها إلى هيمنة مقبولة من أراده كافة، فهذه الطبقة تسعى أن تكون الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية بل والمؤسسات الدينية والاجتماعية في صفها وأن تكون أداة لصيغ كل المجتمع برويتها للعالم.

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً موسعاً بمفهوم المجتمع المدني وما يثيره من إشكاليات وقضايا، وتفحص هذا الاهتمام يضع أيدينا على حقيقة هامة وهي أن هذا الاهتمام لم يخرج كثيراً عن الإطار الغرامشي وإن كان يختلف عنه بعض الاختلاف «فمفهوم المجتمع المدني الذي أعيد اكتشافه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين من تراث غرامشي لكن بعد تنقيته، مما علق فيه من تراث الماركسية، كي لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق منه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل

والتي ترفض عمل الدولة، وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار». (غليون، سابق، 4-5)

ويشير برهان غليون إلى أن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني قد مر بثلاثة مراحل رئيسية: المرحلة الأولى هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع بقراطتها وتقرطتها، وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر أو مسئولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية في المجتمع ومن الجمهور الواسع الذي عنف عنها في الوقت نفسه.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها عن نفسها وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة، الدول المتكيفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطلق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية، وشيئاً

فشيئاً يتكون في موازاة هذا القطب الدولي والقيادة الرسمية للعالم، تألف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكل البشرية. وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالية وبالتالي أيضاً بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو التجاوز عنها. (غليون، سابق، 5-6).

وهكذا بدا التفكير منذ السبعينيات في العديد من البلاد الأوروبية بالاهتمام بهذا القطاع الهام من النشاط الاجتماعي، وكانت أول بادرة في هذا المجال تطعيم الطاقم السياسي الوزاري بعناصر ليست من محترفي السياسة أو مناضلي الأحزاب ولكنها قادمة مباشرة من المجتمع المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير السياسية والعاملة في ميدان العمل الاجتماعي. وكان ذلك مخالفاً للقاعدة التقليدية التي كان الاتفاق على توزيع المناصب الوزارية فيها هو القاعدة التي يتم عليها بناء التحالفات والتكالفات الحكومية. فقد أساتذة جامعة في مناصب سياسية كبيرة وأطباء ناشطون في ميدان أطباء بلا حدود، ثم جاء دور الفنانين والكتاب ليحتلوا بعض المراكز الحكومية أيضاً.

لكن لأمر لم يلبث حتى تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فاعلاً رئيسياً إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرسها لهذه المنظمات الأمم المتحدة، والدور النشط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيروقراطية عليها.

ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك في البلاد الفقيرة والنامية. فلا ينبع الحديث عن المجتمع المدني والدعوة لإعطاء المؤسسات الاجتماعية مسؤولياتها في

العمل الاجتماعي من نضج الدولة ولا من تطويرها لفكرتها عن دورها في المساهمة في تطوير النظام الاجتماعي، ولا عن نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم عند أفراد ونشوء جمعيات ومؤسسات أهلية قادرة على التدخل لمعالجة الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ولكن ربما بالعكس من ذلك تمامًا. إن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية، أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد لها يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصورات ومطالبه. كما هو تفكك المجتمع نفسه وافتقاره إلى أي مؤسسات تسمح له بممارسه دوره أو تأكيد وجوده في وجه السلطة المتحولة إلى سلطة أصحاب المصالح الخاصة وفي وجه الفوضى والدمار اللذين يتهددان مصيره ومستقبله، إن الاستخدام السائد اليوم في العلام الثالث المفقور لهذا المفهوم هو استخدام الشعار الذي يرفع للتغطية على غياب المضمون، أي على الفراغ الذي يسود الدولة والمجتمع المدني معاً، ويلغي أي وجود فعلي للسياسة مهما كانت طبيعتها وشكل ممارستها، والذي يدفع النخب المعارضة في هذه البلدان إلى استخدام مفهوم المجتمع المدني كعقيدة جديدة في عملية إعادة تأهيل من الدرجة الثانية للسياسة أي كمصدر لمشروعية عمل سياسي جديد تريد النخبة أن يرتبط بها ويميزها عن النخب السياسية البيروقراطية الحاكمة.